

Distr.  
GENERAL

A/48/832  
28 December 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH/RUSSIAN

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون  
البند ١٤ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما فيها  
النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان  
والحريات الأساسية

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجهة إلى  
الأمين العام لأنفسهم وللجانهم وللأعمال باللتبيعة طلبثة الدائمة

يشرفني أن أحيل رفقه بيانا صادرا عن الدائرة الصحفية لرئيس جمهورية أذربيجان (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا إذا كان في وسعكم تعليم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٤ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) ياشار ت. علييف  
القائم بالأعمال

## مرفق

### بيان صادر عن الدائرة الصحفية لرئيس جمهورية أذربيجان

في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لمراقبة حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وجمهورية أذربيجان ترحب بإنشاء هذا المنصب وتعتبر هذا القرار ملائماً في مجال حماية حقوق الإنسان وفي تكثيف ميثاق الأمم المتحدة وفقاً للحالة الدولية المعاصرة. وإنشاء هذا المنصب، أكدت بلدان العالم مرة أخرى أهمية حقوق الإنسان وضرورتها حمايتها باعتبارها بمنزلة عالمياً وغير قابل للتجرئة يتقدم على جميع الاعتبارات الأخرى. وفي هذا الصدد، تأمل أذربيجان في أن يؤدي المفوض السامي دوراً هاماً وفعلاً، بوجه خاص، في مجال إعادة الحقوق المهمشة لأكثر من مليوني أذربيجاني أرغموا على الفرار من أرمينيا ومن الأراضي التي تحتلها أرمينيا في أذربيجان.

وفي العدوان الذي تقوم به أرمينيا، تواجه أذربيجان الأيديولوجية والممارسات الوحشية التي تزاولها النعمة القومية - الأرمنية - التي تتمثل عناصرها الأساسية فيما يلي:

- الإرهاص، والتطهير الإثني، والتلوّح بالتوسيع الإقليمي في أراضي أذربيجانية عريقة؛
- شن حرب إبادة على الأذربيجانيين، وهي عملية تقترب من بداية القرن العشرين؛
- انتهاج سياسة تتمثل في حشد الشعب الأرمني على أساس أفكار الكراهية للشعوب التركية، وبخاصة الأذربيجانيين.

وبالنظر إلى الطبيعة والعواقب الخطيرة لهذه السياسة الأرمنية الرسمية على التنمية السلمية لشعوب المنطقة وأمنها، فإن أذربيجان تحث المفوض السامي على جعل تسوية النزاع الأرمني الأذربيجاني إحدى أولوياتها.

وإن انتهاج سياسة بناءة في ميدان حماية حقوق الإنسان أمر غير ممكن بدون استنكار جميع مظاهر النعمة القومية وأشكال التمييز القائمة على أساس دينية أو إثنية أو أساس آخر.